اقتصاد

لا حدود لانهيار الليرة اللبنانية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يستمرّ سعر صرف الدولار في السوق السوداء اللبنانية بالتحليق متجاوزاً للمرة الأولى منذ بدء الأزمة أواخر عام 2019 عتبة الـ15 ألف ليرة لبنانية في مشهدية خطيرة جداً بانعكاساتها المعيشية ويتوقع أن تشتدّ حدّتها في المرحلة المقبلة التي يُمكن عنونتها بـ «الانفجار الاجتماعي والشعبي» خصوصاً في ظلّ الصورة القاتمة حكومياً بحسب تقديرات المراقبين.

وافتتح سعر صرف الدولار صباح يوم الاثنين في السوق السوداء بـ15400 ليرة، ما يفقد الليرة اللبنانية 92% من قيمتها ويحمل انعكاسات خطيرة جداً على مختلف المستويات وأكبر المتضررين منها القوى العاملة التي تتقاضى رواتبها بالليرة اللبنانية ونسبتها تصل إلى 95%، حسبما يؤكد لـ«العربي الجديد» الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين.

من جهته، يلفت الخبير الاقتصادي وليد أبو سليمان لـ«العربي الجديد» إلى أن «معظم اللبنانيين من القوى العاملة يتقاضون رواتبهم بالعملة الوطنية، وهذه الفئة الأكبر هي الأكثر تضرراً ما ينسحب على قدرتها الشرائية بالنسبة ذاتها والتي ستصبح شبه معدومة مع انخفاضها 92%، كما ينعكس زيادة إضافية في البضائع والسلع على اختلافها من دون أن ننسى ارتفاع معدّل البطالة حيث إنه من أصل حوالي مليون و300 ألف شخص من المنتجين والقوى العاملة فقد ما لا يقلّ عن 500 إلى 600 شخص عمله». ويخشى أبو سليمان من أنه في «ظلّ الفوضى الشاملة، وغياب أي تطوّر إيجابي على المستوى الحكومي أن نشهد ارتفاعاً اضافياً لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، وربما لن يكون هناك سقف لمساره التصاعدي، ولا سيّما أيضاً في وقتٍ يتآكل فيه الاحتياطي الإلزامي». ويكتفي بوصف إجراءات مصرف لبنان الأخيرة بـ«الترقيعات» ولن تؤدي دورها في لجم ارتفاع سعر الصرف، خصوصاً أن منصة صيرفة معدّة للطلب فقط من دون العرض وبالتالي فإن من يستحصل على الدولار هو التاجر بالدرجة الأولى، مشيراً إلى أننا «لا نرى في أي دولة بالعالم أي بنك مركزي يخلق أكثر من سعر صرف، فهناك الرسمي، 1515 ليرة و3900 ليرة وسعر منصة الصيرفة 12 ألف ليرة للدولار الواحد على أن تبيعه المصارف بسعر 12,120 ليرة للدولار». ويشدد أبو سليمان على أن «الارتفاع ناتج أيضاً عن التخبط السياسي والتجاذبات الحادّة، ويبدو كذلك أن المصارف تشتري الدولار من السوق بهدف تسديد مبلغ 400 دولار نقداً عملاً بتعميم مصرف لبنان رقم 158، كما حدث مع التعميم رقم 154 الذي ألزم المصارف اللبنانية بزيادة رأسمالها بالدولار بنسبة عشرين في المائة علاوة على تأمين نسبة 3% من ودائعها مع المصارف المراسلة في الخارج».

هذا وشهدت محطات الوقود الاثنين، كما هي الحال منذ مدة، زحمة طوابير سيارات بعدما كان العدد الأكبر من المحطات مقفلا السبت والأحد رغم تطمينات بثها المعنيون حول توزيع الشركات المستوردة مادة البنزين إلى السوق المحلي بكميات كافية مطلع الأسبوع تنفيذاً للموافقة على الاعتمادات التي أعطاها مصرف لبنان لبواخر استيراد المحروقات، في الوقت الذي تتزايد الدعوات إلى تنظيم مسيرات شعبية في عددٍ من المناطق اللبنانية يوم الثلاثاء احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية.

لا تصوّرني ذليلاً!

يجد المواطن اللبناني نفسه في العديد من مواقع الذل المعيشي يومياً، أثناء سعيه الطبيعي لتأمين قوت أسرته بليرة انهارت قيمتها ولم يعد قادرا معها على العيش بكرامة. «طوابير الذل» أصبحت شائعة في عاصمة لبنان بيروت، وكل مناطقه من دون استثناء، عند أعتاب محطات الوقود التي ترفع خراطيمها عالياً كلما أبى أصحابها تعبئة البنزين وغيره من المحروقات لأسباب احتكارية واستغلالية، أو في حال نفاد مخزون خزاناتهم فعلا بانتظار قدوم صهاريج الشركات المستوردة المتحكمة بالبلاد والعباد. وليس الوقود إلا شاهدا حيا من مشاهد الذل، إذا ما أضفت إليها فقدان الأدوية والسلع الاستهلاكية والغذائية الحيوية وخسارة فرص العمل واليأس من الحاكمين.

(حسين بيضون)

أسماء في الأخبار

رئيس «الاتحاد العمالي العام» في لبنان بشارة الأسمر قال إن الأزمات تتراكم في ظل غياب المسؤولين، فبعد تفاقم أزمة الكهرباء، وفقدان المحروقات والدواء، وارتفاع أسعارها، تطل علينا اليوم أزمة زيادة أسعار منتجات الألبان والأجبان ومشتقات الحليب بأكثر من 40%، بسبب كلفة الكهرباء المضاعفة، الأمر الذي يتطلب تشكيل حكومة بالسرعة اللازمة لمعالجة الأوضاع الخطرة.

«الجهاز المركزي للإحصاء» في السودان أعلن أن معدل التضخم السنوي ارتفع الى 379% في مايو/ أيار الفائت، مقارنة مع 363% في الشهر السابق. ورد في الأرقام أن معدل التضخم في ولاية القضارف بلغ 970%، الشهر الماضي، وهو أعلى مستوى في أنحاء بلد يُطبق برنامج «إصلاح» يراقبه صندوق النقد، الذي قال إن الأسعار ستواصل الارتفاع أثناء تنفيذه.

محافظ «بنك إنكلترا المركزي» أندرو بيلي قال إن إدارة مشتريات سندات حكومية بنحو تريليون جنيه إسترليني، وهو ما يعادل 1,4 تريليون دولار، ستمثل أحد أكبر التحديات للبنك المركزي في أعقاب «كوفيد-19»، مضيفا في مؤتمر عبر الإنترنت، ان «ذلك اكبر بكثير من الميزانية العامة لبنك إنكلترا في السابق، وعلينا أن نفكر بجدية في كيفية إدارة تلك المشتريات».

محلل الأسواق لدى «إف.إكس بريموس» دانيال تقي الدين قال إن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد كثيرا على النفط، من المفترض ان تشهد دعما قويا بفضل ارتفاع اسعار الخام، بحيث سيكون هذا التأثير ملحوظا في اسعار بورصات الاسهم على مدار الاسابيع المقبلة، مضيفا: «ستظل الاسواق المالية لدول المجلس مرتفعة بفضل التعافي وانحسار التأثير الاقتصادي للجائحة».

عن الغلاء والفساد في جورجيا

مصطفى عبد السلام

زرت دولة جورجيا قبل أيام، فوجدتها بلداً رخيصاً من حيث تكاليف المعيشة رغم أنها لا تتمتع بموارد طبيعية قوية وضخمة، دولة قليلة الفساد في المصالح الحكومية التي تتعامل معها، لديها إمكانيات ضخمة لم تستغلها بعد خاصة في أنشطة السياحة والزراعة والتعليم والعقارات وجذب الاستثمارات الأجنبية، من أكثر البلاد السياحية الآمنة، دولة ليست فيها آبار نفط وغاز ضخمة عكس الحال في الدول المحيطة بها كروسيا وأذربيجان المليئتين بالطاقة، كل ما تتمتع به جورجيا هو الغابات والطاقة الكهرومائية وكميات قليلة من الفحم الحجري والمنغنيز وخام الحديد والنحاس. وجورجيا لمن لا يعرفها دولة تقع في منطقة جنوب القوقاز، يحدها البحر الأسود من الغرب، وروسيا من الشمال، وتركيا وأرمينيا من الجنوب، وأذربيجان من الشرق. وعدد سكانها قليل نسبيا مقارنة بدول مجاورة، إذ يقل عن 5 ملايين نسمة مقارنة بمساحتها البالغة 69,7 ألف كيلومتر مربع.

أول ما يسترعي انتباهك عند خروجك من مطار تبليسي العاصمة الدولي هو الطبيعة الخلابة والموارد الطبيعية الضخمة والخضرة التي تغطي كل شيء، والسلاسل الجبلية الساحرة والخضراء والوديان، إضافة إلى كثافة الأشجار المنتشرة في كل مكان، وغزارة الأمطار حتى في فصل الربيع. وثاني الأمور هو انخفاض تكلفة المعيشة، فتكلفة الرحلات السياحية زهيدة، وإيجار شقة غرفتين قد لا يتجاوز 300 دولار شهريا، حتى الإيجارات في الفنادق رخيصة، فقد تجد غرفة في فندق بـ25 دولارا لليلة الواحدة، وأسعار المواصلات رخيصة جدا، فاستقلال مترو الأنفاق لا يكلفك سوى نصف لاري (عملة الدولة الرسمية)، والدولار يساوي 3,31 لاري تقريبا، ينطبق ذلك على أسعار السلع الغذائية في المطاعم والمولات التجارية والملابس وغيرها. كما يسترعي انتباهك أيضا درجة الأمان العالي، فجورجيا أقل الدول الأوروبية في معدل الجرائم، وهي سادس أكثر بلدان العالم من حيث الأمان حسب تقرير مؤشر الأمان العالمي لعام 2019.

طوال فترة وجودي في جورجيا، كان السؤال الذي يلح عليّ هو: لماذا تكلفة المعيشة منخفضة إلى هذا الحد هنا رغم ضعف موارد الدولة؟ وكانت الإجابة تكمن في خفض فاتورة الفساد ومكافحة الدولة الجريمة المالية بقوة، وهو ما وفر للدولة ومواطنيها موارد مالية ضخمة، لكن كيف تحولت جورجيا من بين أكثر الدول فسادًا في جميع بلدان أوراسيا قبل ثورة الزهور عام 2003 إلى «أفضل مُحاربة للفساد في العالم» حسب منظمة الشفافية الدولية؟

الإجابة عن السؤال تحتاج تفاصيل.

أسمدة مغشوشة تهبط بإنتاجية مزارعي القمح المصري

القاهرة ـ **عبد الله عبده**

رصد المراقبون تراجعاً لافتاً في إنتاجية القمح عند المزارعين المصريين، ليتبين في نهاية المطاف أنّ الأسمدة الزائفة هي السرّ الكامن وراء هذه الظاهرة. في السياق، يؤكد نقيب الفلاحين، حسين أبو صدام، أنّ انخفاض متوسط إنتاجية الفدان من القمح في بعض المناطق في مصر، عن 15 إردباً للفدان (الإردب 155 كيلوغراماً)، يرجع إلى عدد من الأسباب، منها شراء تقاوٍ (أسمدة) مغشوشة من أماكن غير معتمدة وبأسعارٍ تقلّ عن التقاوي المعتمدة لدى وزارة الزراعة بحوالى 50%. ويقول في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» إنّ الوزارة لا توفر التقاوي سوى لحوالى مليون فدان فقط من أصل 3,4 ملايين، لأنّها تخشى عدم تصريفها في الوقت الذي لا تصلح فيها للطحن كونها معالجة بمبيدات حشرية. ويشير إلى أنّه نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج من أسمدة ومبيدات وريّ وعمالة وخلافه، اضطر المزارع إلى تقليل النفقات على حساب الإنتاج، وكذلك فإن ري القمح بالمياه الجوفية يؤثر سلبا في حجم الإنتاج.

ولفت إلى أنّ المستهدف توريده للحكومة هذا العام يناهز 3,5 ملايين طن، صعوداً من 3,1 ملايين العام الماضي، مرجعاً الزيادة إلى ارتفاع نسبة التوريد من المزارعين، بعد رفع السعر إلى 725 جنيهاً للإردب (الدولار= 15,67 جنيهاً)، وهو ما يوفر هامش ربح مناسب، وكذلك حاجة الفلاحين إلى السيولة النقدية لسداد ما عليهم من ديون دفعتهم إلى الاستغناء عن نسبة كبيرة من الإنتاج بدلاً من تخزينها، وأيضاً طلب الحكومة زيادة التوريد تحسباً لمشكلات في استيراد القمح الروسي، عقب صدور قرارات ضريبية هناك.

ويؤكد خالد شريف، أحد كبار مزارعي الصعيد، تراجع إنتاجية الفدان هذا العام إلى 15 إردباً في المتوسط، مقابل 20 إردباً العام الماضي، مرجحاً أن تكون التقاوي أحد الأسباب الرئيسية، إضافة إلى قلة إنفاق المزارعين على العملية الإنتاجية، بعد ارتفاع تكاليفها.

ويضيف في تصريحات خاصة، أنّ ارتفاع التوريد هذا العام للحكومة على سعر 725 جنيهاً للإردب، يغطي فقط تكاليف الإنتاج، في حال عدم الاستعانة بعمالة خارجية والاكتفاء بعمل المزارع وأولاده، إذ إنّ يومية العامل لا تقل عن 150 جنيهاً، وحصاد القيراط 90 جنيهاً، في حين تراجع سعر عبوة القش المفروم (التبن) من 900 جنيه إلى 250 جنيهاً.

طاقة

موازنة ليبيا «الموحّدة» يبددها انقسام البرلمان

انقضى من العام المالي الحالي في ليبيا نحو 5 أشهر، وما زال مشروع الموازنة الموحدة عالقاً بين أخذ ورد في أروقة برلمان لم يبتّها حتى الساعة

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

خفضت حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا حجم الموازنة العامة مجدداً من 93 مليار دينار إلى 75,7 ملياراً (الدولار = 4,50 دينارات)، وألغت باب الطوارئ، وقلصت النفقات العمومية ومشاريع التنمية والدعم بنسب متفاوتة وصلت إلى 20% في بعض بنودها. كل ذلك وسط تأجيل اعتماد أول موازنة موحدة في البرلمان منذ عام 2014، بسبب خلافات بين مجلس النواب والحكومة حول الأموال المرصودة، فيما يرى محللون اقتصاديون أنّ هناك مسعى لتعقيد المشهد وعدم صرف الأموال بهدف المساومة السياسية. في المقابل، ثمة من يرى ضرورة اللجوء إلى ترتيبات مالية مبنية على توافق سياسي.

مجلس النواب لم يقر الموازنة رغم انقضاء 5 أشهر من السنة المالية الجارية، وسيجرى تطبيقها بأثر رجعي على الأشهر الفائتة في حال مصادقة المجلس عليها.

في السياق، قال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبد المنعم بالكور، لـ«العربي الجديد»، إنّ التعديل الأخير للموازنة العامة يمكن اعتماده في الجلسة المقبلة لمجلس النواب.

ويعطل تأخير إقرار الموازنة العامة تنفيذ المشاريع الاستثمارية لقطاع النفط والكهرباء، وفقاً لما أدلى به الباحث الاقتصادي أبو بكر الهادي في تصريحات خاصة، إذ أوضح لـ«العربي الجديد» أنّ هناك تحديات أمام الحكومة، أولها توفير الأموال لـ«المفوضية العليا للانتخابات»، وكذلك تأخر الأدوية والعلاج في الخارج، فضلاً عن زيادة المعاناة من الأوضاع المعيشية، وتأخر صرف الرواتب عن مواعيدها المعتادة.

تمويل قوات حفتر وتوسّع القطاع العام

وتابع قائلاً إنّ تأخير اعتماد الموازنة العامة في ليبيا وجعله خاضعاً للحسابات السياسية، من شأنه أن يعقد المشكلات المتراكمة التي تكابدها ليبيا واقتصادها وشعبها منذ سنوات، مشيراً إلى أنّ «الموازنة مشروطة بتوفير الأموال لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر قبل اعتمادها». وبيّن أنّ من النقاط الخلافية مقترحاً بوضع مخصص لقوات حفتر منفصل عن وزارة الدفاع، مع أنّ الفصل في هذا الأمر تحكمه لوائح خاصة في القانون المالي للدولة. وفي جانب آخر، أشار إلى أنّ ليبيا تعاني من مشكلة توسّع أفقي في إنشاء المؤسسات التي تجاوز عددها 670 مؤسسة حكومية، إضافة إلى ارتفاع أعداد العاملين بالقطاع العام. ويتوزع الإنفاق في مشروع الموازنة المقترحة على 4 أبواب فقط، في حين أنّ الباب الخامس المخصص للطوارئ تم حذفه بناء لطلب مجلس النواب.

ما زالت الإيرادات النفطية تشكل أكثر من 95% من مداخيل الموازنة العامة الليبية (فرانس برس)

الموازنة... أرقام و«ابتزاز»

إذاً، حجم الموازنة 75,7 مليار دينار بفائض 1,66 مليار، وهي موزعة على باب الرواتب والأجور بقيمة 33,8 ملياراً، وباب النفقات التسييرية الحكومية 9,29 مليارات، وباب التنمية 12 ملياراً، وباب الدعم 20,6 ملياراً. أما في ما يتعلق بالإيرادات، فهي تُقدّر بنحو 77,4 مليار دينار موزعة على الإيرادات النفطية بقيمة 74,3 ملياراً، الضرائب 1,2 مليار، الجمارك 300 مليون دينار، الاتصالات 450 مليونا، إضافة إلى بقية الإيرادات من مبيعات المحروقات في السوق المحلية، وأرباح «مصرف ليبيا المركزي».

أستاذ الاقتصاد في جامعة «مصراتة» عمر زرموح قال، في تصريحات خاصة، إنّ مجلس النواب يعرقل الموازنة العامة لمحاولة ابتزاز حكومة الوحدة الوطنية، مؤكداً لـ«العربي الجديد» ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي والعمل بـ«الترتيبات المالية»، ورأى أنه إذا أصدر مجلس النواب قانون الموازنة لاحقاً، فلن يكون من الصعب على الحكومة إجراء التسويات المالية اللازمة، أما إذا لم يعتمدها، فلن يكون ذلك بالأمر المستغرب، فهو لم يعتمد أيّ موازنة على امتداد السنوات بين عامي 2016 و2020.

وتساءل مدير «مركز أويا للدراسات الاقتصادية» أحمد أبولسين، في تصريح خاص، عن أسباب زيادة الإنفاق العام من دون توفر تفاصيل واضحة، وقال لـ«العربي الجديد» إنّ من غير الواضح على أساس أيّ سعر صرف وُضعت الموازنة العامة، ولا كيفية احتساب الفارق في حالة تخفيض السعر، مطالباً بضرورة وضع موازنة بالنقد الأجنبي وإقرار بند فيها يقضي بأن تكون التحويلات الحكومية إلى الخارج على أساس سعر الصرف المعلن يوم إقرارها.

كما أشار إلى أنّ الحكومة ستصرف 75,5 مليار دينار، وهي في نهاية العام ستكون حكومة تصريف أعمال في ظلّ غياب الشفافية وانتشار الفساد، فكيف ستُصرف الأموال؟

وتبرز هذه الخلافات الصعوبات والعراقيل التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية، على أمل بتّ الموازنة في البرلمان، باعتبارها الخطوة الأبرز للنجاح في تنفيذ المشروعات التي وعدت الحكومة الليبيين بها، في الوقت الذي تعاني المالية العامة من مشكلة عدم الاستدامة المالية، نظراً لارتباط تمويل الموازنة بإيرادات النفط التي تشكل ما يزيد عن 95% من دخلها.

20 %

الغت الحكومة باب الطوارئ في الموازنة العامة المقترحة حالياً، وقلصت النفقات العمومية وحدّت من مشاريع التنمية والدعم بنسب متفاوتة وصلت أحياناً إلى 20% في بعض البنود.

تقارير عربية

صناعة

مصانع غزة على وشك الإغلاق لنقص المواد الخام

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يستعد عمال البواب، مالك أحد المصانع العاملة في مجال صناعة الملابس الجاهزة، لإيقاف المصنع كلياً عن العمل في المدينة الصناعية شرقي مدينة غزة، والسبب هو نقص المواد الخام نتيجة إغلاق معبر كرم أبو سالم، المنفذ التجاري الوحيد للقطاع، للشهر الثاني على التوالي ضمن القيود الإسرائيلية المفروضة. وقبيل العدوان الإسرائيلي على غزة في 11 مايو/ أيار الماضي، أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري وتقليص مساحة الصيد واتخاذ إجراءات عقابية أخرى قبل أن تخفف بعضها وتبقي على قيود تمس بجوهر الاقتصاد الفلسطيني. وانعكس إغلاق المعبر التجاري الواقع أقصى جنوب شرقي القطاع بالسلب على الحركة الاقتصادية والصناعية، ما تسبب في تدهور حاد في أسعار سلع كالخضروات والتي كان جزء منها يصدر للخارج، فضلاً عن ارتفاع أسعار مواد أخرى مثل الإسمنت والأخشاب والحديد نظراً لعدم توفرها بكميات كافية في الأسواق المحلية. قبل العدوان، كان الاحتلال يسمح بإدخال قرابة 400 إلى 500 شاحنة لمختلف القطاعات، وكانت تتراوح الشاحنات في بعض السنوات بين 600 و800 شاحنة، إلا أن إجمالي عدد الشاحنات الواردة حالياً لا يتجاوز 100 شاحنة يومياً.

يقول البواب لـ«العربي الجديد» إن إجمالي عدد العاملين في مصنعه عادة ما يناهز 200 عامل وعاملة يتشطون في عدد من المجالات والأقسام الخاصة بالملابس، فيما لا يزيد عددهم حالياً عن مجموعة بسيطة لا تتجاوز 20 عاملاً في أحسن الظروف. صاحب المصنع الذي يعمل منذ سنوات في المدينة الصناعية شرق مدينة غزة، لجأ إلى المداورة بين العمال والعاملات من أجل مساعدتهم على توفير الحد الأدنى من الدخل بما يساهم في تلبية احتياجات عوائلهم وأسرهم اليومية في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. ويوضح التاجر الفلسطيني أن إجمالي البضائع المحتجزة في مصنعه، الذي كان يصدّر للخارج الملابس المخصصة للسيدات والأطفال، تجاوز سابقاً 50 ألف قطعة، بعضها كان موجهاً إلى أسواق الضفة الغربية المحتلة، والبقية إلى الدول العربية وحتى خارج الوطن العربي. كما كان مقرراً تصدير كمية كبيرة من البضائع إلى الأسواق الخارجية، بيد أن استمرار إغلاق «معبر كرم أبو سالم» حال دون خروج هذه الكميات التي تقدر بحمولة 6 شاحنات تجارية، فيما يخشى أصحاب المصنع استمرار إغلاق المعبر لفترة أطول.

أحد المصانع قلص عدد العاملين لديه من حوالى 200 قبل العدوان إلى أقل من 20 الآن (العربي الجديد)

وبحسب إحصاءات «الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في غزة»، فإن 3 آلاف عامل تم تسريحهم نتيجة قصف المنشآت الاقتصادية وتوقفها عن العمل، إضافة إلى إغلاق معبر كرم أبو سالم الذي لا يلبي احتياجات القطاع ومصانعه بشكل كامل.

الأغذية والبلاستيك الأكثر تضرراً

في موازاة ذلك، يؤكد رئيس «الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية» في القطاع، علي الحايك، أن أكثر القطاعات الصناعية تضرراً نتيجة إغلاق «معبر كرم أبو سالم» هي الصناعات الغذائية والبلاستيكية بسبب شح المواد الخام المتوافرة في الأسواق المحلية. ويوضح الحايك لـ «العربي الجديد» أن صناعات القطاع تواجه شبح التوقف الكامل نتيجة استمرار سلطات الاحتلال في وضع القيود لمنع إدخال المواد وقصر عمل المعبر على تمرير السلع الأساسية وبعض الأدوية فقط، وهو ما سيحرم 30 ألف شخص من مصدر دخلهم الوحيد. ويلفت إلى أن المعبر التجاري يشكل النافذة الوحيدة للصناعة والتجارة الفلسطينيتين في القطاع، نظراً لحجم الواردات اليومية التي كانت تصل إلى القطاع قبل العدوان، فضلاً عن عدم وجود معابر أخرى بديلة يمكن من خلالها استيراد احتياجات السكان والتجار وأصحاب المصانع.

ولا يلتزم الاحتلال بإدخال كامل الاحتياجات الخاصة بالقطاع من المنفذ التجاري، إذ يضع عشرات القوائم التي تندرج فيها مئات أصناف السلع والمواد الأخرى على قائمة «الاستخدام المزدوج»، ما يعني منع مرور هذه المواد إلى غزة بحجة إمكان استخدامها في الصناعات العسكرية للمقاومة.

وتشكل نسبة الشاحنات الواردة عبر منفذ كرم أبو سالم التجاري نحو 83% من إجمالي البضائع والسلع الواردة إلى القطاع، فيما يدخل بعض السلع الأخرى عبر بوابة صلاح الدين المرتبطة بالأراضي المصرية، إلا أنها لا تلبي الاحتياجات الكاملة لسكان غزة.

التهديد بشلل كامل

في السياق، يقول المدير العام في «هيئة المدن الصناعية» لدى وزارة الاقتصاد في غزة، عماد الحوراني، إن الكثير من المصانع في المنطقة الصناعية الواقعة شرق المدينة قلصت أعداد العاملين فيها بشكل كبير، فيما أوشك بعضها على التوقف خلال مدة لن تتجاوز أسبوعاً. ويوضح الحوراني لـ«العربي الجديد» أن المصانع التي لا تزال تعمل كانت تتوافر لديها كميات من المواد الخام، إلا أن طول فترة الإغلاق سيؤدي إلى تعطلها تماما في نهاية المطاف، نظراً لاستمرار القيود المفروضة على عمل المعبر وعدم وجود هذه المواد في السوق المحلي. وبنتيجة استهداف المنطقة الصناعية، فإن 18 مصنعاً تضررت إلى حد كبير، بينها 10 مصانع تم تدميرها كلياً، بما في ذلك خطوط الإنتاج والمواد الخام الموجودة في المخازن، فيما تضررت 8 مصانع على نحو متوسط وبالغ، علما أن إجمالي هذه المصانع المتضررة يعادل ثلث المنطقة الصناعية.

معيشة

دمشقيون محرومون من مخصّصاتهم

ريان محمد

بعدما فات على موعد توزيعها أكثر من شهر، لا يزال كثير من السوريين يترقبون توزيع المواد التموينية المدعومة من حكومة النظام، في حين لا يزال في صفوف المحرومين منها نحو 20% ممن يحق لهم الحصول على المواد المكوّنة من سكر وأرز وشاي، والتي تعتبر، على الرغم من قلتها، سندا غذائيا لكثير من العائلات. تقتات عائلة أم محمد عودة على القليل مما يتوافر لها من الأرز والبرغل والعدس والحمص، بعدما أجبرها الغلاء على الاستغناء عن الفواكه واللحوم جراء ارتفاع أسعارها إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة، مضيفة في حديث مع «العربي الجديد»: «أصبحنا نشعر بالعجز عن تأمين أبسط الاحتياجات اليومية، حتى وجبة الطعام البسيطة، وأصبحنا نختصر عدد الوجبات، فيوم ناكل وجبتين وأحياناً وجبة واحدة».

وأضافت: «اعتمدنا في طعامنا على ما نحصل عليه من مواد تموينية من المؤسسة الاستهلاكية، فعائلتي المكوّنة من 4 أفراد تحصل على 4 كيلوغرامات من الأرز، ثمن الكيلوغرام الواحد 600 ليرة سورية، أي أن المجموع 2400 ليرة، و3 كيلوغرامات من السكر ثمنها 1500 ليرة شهريا». لكنها لفتت إلى انه «في المرة الأخيرة، في فبراير/شباط الماضي، تم توزيع الكمية لمدة 3 أشهر، ولم يكن متاحا أن نستلم المخصصات على دفعات، بل كان الأمر مقيد عبر اختيار الكمية لاستلامها مرة واحدة، ما يعني أنه كان علينا دفع 11700 ليرة، وهو مبلغ كبير بالنسبة إلينا، ولذلك اضطررنا إلى الاستغناء عن جزء منها رغم حاجتنا إليها، علما أن سعر كيلو السكر بلغ 1800 ليرة والأرز 2200، إضافة إلى وجود سلة إغاثية نحصل عليها من منظمة الهلال الأحمر». من جانبه، قال أبو وسام مصري (56 عاما)، لـ«العربي الجديد»، إن «المواد التموينية المدعومة من سكر وأرز وزيت وشاي، وبكميات صغيرة جدا، لا يمكن أن تكفي شهرا»، مضيفا: «في الفترة الماضية وعبر البرنامج، كان السكر متوافرا لكن الأرز لم يكن كذلك، فعندما تذهب إلى المؤسسة الاستهلاكية يطلب منك الموظف، إن كنت تريد الحصول على السكر، أن تلغي الأرز لأنه غير متوافر في غالبية المؤسسات إن لم نقل جميعها، وبالتالي تم حرماننا من حصتنا من المواد التموينية من دون أي تبرير». وتابع قائلا: «كما أعلنت الحكومة بداية العام أن المؤسسة ستوزع للفرد نصف ليتر زيت، في حين أن الغالبية العظمى من الناس لم تحصل على شيء، بينما كانوا يأملون في العثور على الزيت الذي ارتفعت أسعاره بشكل كبير، إلى أن تجاوز سعر الليتر 7 آلاف ليرة الآن».

ولفت إلى أن «المواد التموينية توزع عبر بطاقة ذكية تم ربطها بتطبيق على الهاتف الذكي يدعى (وين)، يتم عبره حجز المواد، وبانتظار أن تأتي رسالة على الهاتف تبلغه بأن عليه استلام مواد المؤسسة الاستهلاكية خلال 24 ساعة». وكان التمديد الثاني لتوزيع المواد التموينية انتهى مطلع الأسبوع الفائت، فيما لم يستلم نحو 20% من المواطنين في دمشق مخصصاتهم التموينية، بحسب معاون مدير «المؤسسة السورية للتجارة» إلياس ماشطة، الذي أعلن في تصريحات صحافية انتهاء فترة التمديد الثانية، التي أقرتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لتوزيع المواد المقننة لدورة فبراير/شباط ومارس/آذار وإبريل/نيسان، موضحاً أن بإمكان أي مواطن لم يحصل على مخصصاته من المواد المقننة الحصول عليها من السيارات الجوالة من دون الالتزام بوصول رسالة الاستلام له. كما لفت إلى أن نسبة تنفيذ توزيع المواد المقننة في معظم المحافظات، منها محافظة دمشق، تجاوزت 80%، بينما وصلت في بعض المحافظات إلى 100%، مبيّنا أن نحو 150 ألف شخص من خارج محافظة دمشق سجلوا على المواد المقننة في دمشق، وهؤلاء شكلوا عبئا إضافيا على جداول البرنامج في العاصمة.

حوالى 20% من المستحقين لم يحصلوا على المواد الغذائية المقننة في معظم المحافظات ومنها دمشق (Getty)

أزمة اقتصاد السعودية تتعمق

تعمقت أزمة الاقتصاد السعودي في الربع الأول من العام، بدليل انكماش الناتج المحلي الإجمالي السعودي 3%، مقارنة بانكماش بلغ 1% عام 2020، نتيجة تراجع حاد لأداء قطاع النفط تزامنا مع تداعيات وباء كورونا، كما يُستفاد من بيانات «الهيئة العامة للإحصاء» الصادرة يوم الإثنين. الهيئة قالت إن القطاع غير النفطي نما 2,9% مقابل 1,6% قبل عام، بينما تراجع قطاع النفط 11,7%، وهو انكماش يفوق كثيرا العام الماضي عندما سجل 4,6%. وفي مايو/أيار، قالت الهيئة إن الاقتصاد انكمش 3,3% في الربع الأول. وإن القطاع غير النفطي سجل نموا لأول مرة منذ الربع الأول في 2020. وانكمش إجمالي الناتج الحقيقي، وهو مقياس معدل بحسب التضخم، 4,1% العام الماضي.

السودان

مخاوف زراعية من طوفان النيل

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أنذرت إدارة مياه النيل في وزارة الري والموارد المائية السودانية مواطني مناطق سدّي أعالي عطبرة وستيت وخشم القربة حتى مدينة عطبرة، الملازمة للحفاظ على أرواحهم ومستلكاتهم استعدادا لحدوث أي طارئ.

مدير «إدارة السدود» في السودان، معتصم العوض، قال لـ«العربي الجديد» كشف التفاصيل الجديدة عن إفراغ تكزي، لافتا إلى أن إدارة الكهرباء الإثيوبية أخطرت الجهاز الفني للموارد المائية السوداني بإفراغ السد استعدادا لموسم الفيضان والأمطار، وأوضحت أن عملية إفراغه سوف تستغرق 15 يوما، علما أنه يضخ 2,5 مليار متر مكعب من المياه.

ونفى مدير السدود تسبب عملية الإفراغ في حدوث فيضانات، وإنما ستقتصر النتائج على زيادة في المنسوب عند المناطق المشار إليها، علما أن السودان سوف يستفيد من هذه المياه في توليد الكهرباء بمروي، فضلا عن إسهامها في تنشيط حمولة التوربينات بأعالي عطبرة.

وتهدف إثيوبيا من هذا السد إلى الحصول على ملايين الدولارات بالعملة الأجنبية عن طريق تصدير الطاقة الكهربائية باتجاه دول الجوار، مثل السودان وجيبوتي وكينيا، وقد سبق للسودان أن اشترى 100 ميغاواط من إنتاجه بعد تدشين شبكة الربط الكهربائي بين البلدين المتجاورين.

من جهته، قلل وكيل وزارة الري والموارد المائية في السودان، ضوالبيت عبدالرحمن منصور، في حديث لـ«العربي الجديد»، من احتمالات حدوث خسائر جراء ارتفاع منسوب مياه النيل في ستيت وعطبرة بسبب إفراغ سد تكزي، متوقعا أن يؤدي ذلك إلى انتظام جريان المياه في نهر عطبرة عبر تحويله من نهر موسمي إلى نهر دائم الجريان.

وأشار مصطفى الى أن سد تكزي ارتفع منسوب المياه أمام وخلف سدّي أعالي عطبرة وستيت، وأمام وخلف خزان خشم القربة حتى مدينة عطبرة، داعية المواطنين إلى اتخاذ التحوطات اللازمة للحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم استعدادا لحدوث أي طارئ.

مدير «إدارة السدود» في السودان، معتصم العوض، قال لـ«العربي الجديد» كشف التفاصيل الجديدة عن إفراغ تكزي، لافتا إلى أن إدارة الكهرباء الإثيوبية أخطرت الجهاز الفني للموارد المائية السوداني بإفراغ السد استعدادا لموسم الفيضان والأمطار، وأوضحت أن عملية إفراغه سوف تستغرق 15 يوما، علما أنه يضخ 2,5 مليار متر مكعب من المياه.

ونفى مدير السدود تسبب عملية الإفراغ في حدوث فيضانات، وإنما ستقتصر النتائج على زيادة في المنسوب عند المناطق المشار إليها، علما أن السودان سوف يستفيد من هذه المياه في توليد الكهرباء بمروي، فضلا عن إسهامها في تنشيط حمولة التوربينات بأعالي عطبرة.

وتهدف إثيوبيا من هذا السد إلى الحصول على ملايين الدولارات بالعملة الأجنبية عن طريق تصدير الطاقة الكهربائية باتجاه دول الجوار، مثل السودان وجيبوتي وكينيا، وقد سبق للسودان أن اشترى 100 ميغاواط من إنتاجه بعد تدشين شبكة الربط الكهربائي بين البلدين المتجاورين.

من جهته، قلل وكيل وزارة الري والموارد المائية في السودان، ضوالبيت عبدالرحمن منصور، في حديث لـ«العربي الجديد»، من احتمالات حدوث خسائر جراء ارتفاع منسوب مياه النيل في ستيت وعطبرة بسبب إفراغ سد تكزي، متوقعا أن يؤدي ذلك إلى انتظام جريان المياه في نهر عطبرة عبر تحويله من نهر موسمي إلى نهر دائم الجريان.

وأشار مصطفى الى أن سد تكزي يوفر للسودان كمية كبيرة من المياه لاستغلالها في التوليد الكهربائي، والتحضير لري الموسم الزراعي الصيفي.

يأتي ذلك في وقت يتخوف السودان من مخاطر شديدة وتداعيات ضخمة عليه جراء إقامة سد النهضة الإثيوبي وصدمة الملء الثاني للسد، وفي الوقت الذي تتعثر فيه المفاوضات المتعلقة بالسد مع إصرار أديس أبابا على الإضرار بحقوق مصر والسودان المائية، شرعت وزارة الري والموارد المائية السودانية فعليا في عمليات تخزين كبرى للمياه بخزانات البلاد لتوفير احتياطي مقدر من مياه النيل تحسبا للأخطار المحتمل في يوليو/ تموز وحتى أغسطس/ آب 2021 القادمين، وهو الموعد المعلن من السلطات الإثيوبية للملء الثاني لسد النهضة، والذي يؤدي لتناقص حصتي السودان ومصر من مياه النيل بمقدار 13,5 مليار متر مكعب، حسب تقديرات رسمية.

وثارت مخاوف في أوساط السودانيين من التداعيات الكارثية المتوقعة لسد النهضة وأبرزها الغرق في أزمات غذائية، والمعاناة من نقص حاد في الكهرباء، بسبب شح المياه المرتقب، وتأثيرات خطيرة على الزراعة والإنتاج الحيواني والصادرات والصيد وإنتاج الطاقة وغيرها.

وسبيق أن قال وزير الطاقة والنفط، جادين علي عبيد، لـ«العربي الجديد» إن تأثير الملء الثاني لسد النهضة على التوليد الكهربائي بدأ فعليا، مشيراً إلى ترتيبات تجريها انيا وزارة الري والموارد والخاصة بالتخزين المائي، تحسبا لأسوا الاحتمالات.

أخبار العرب

تنافس على الغاز القطري

تتنافس 6 شركات غربية كبرى في مجال الطاقة على المشاركة في مشروع التوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في دولة قطر لمساعدتها في تدعيم وضعها، باعتبارها الدولة الرائدة في هذا المجال، في وقت تعثرت فيه عدة مشروعات كبرى في مختلف أنحاء العالم في الآونة الأخيرة، حسبما نقلت «رويترز» عن مصادر أوضحت أنّ «إكسون موبيل» و«رويال داتش شل» و«توتال إنرجيز» و«كونوكو فيليبس» التي تشارك حالياً بالفعل في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر قدّمت عروضها، وانضمت إليها «شيفرون» و«إيني» الإيطالية في 24 مايو/ أيار الماضي.

ارتفاع مؤشر أسعار فلسطين

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 0,08% خلال مايو/أيار 2021 مقارنة مع إبريل/نيسان، بواقع 0,26% في الضفة الغربية و0,24% في القدس، بحسب «وفا»، فيما سجل الرقم القياسي انخفاضاً نسبته 0,61% في قطاع غزة. أما السبب الرئيسي للارتفاع فيرجع أساساً إلى صعود أسعار الفواكه الطازجة 6,43%، والدجاج الطازج 1,74%، والغاز 0,71%، واللحوم الطازجة 0,41%، رغم انخفاض أسعار الخضروات المجففة 17,93%، والبيض 11,32%، والخضروات الطازجة 5,52%، والأسماك 2,61%، والبطاطا 1,89%، والزيوت النباتية 1,11%.

نمو صناعي مغربي

نما الرقم الاستدلالي لإنتاج الصناعة التحويلية في المغرب، باستثناء تكرير النفط، بنسبة 0,9% خلال الفصل الأول من العام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2020، حسبما أعلنت «الندوبة السامية للتخطيط» يوم الاثنين، في تطور يُعزى أساساً إلى زيادة إنتاج «الصناعات الكيماوية» 6,2%، و«الغذائية» 3,8%، و«المطاط والبلاستيك» 12,9%، و«صناعة الورق» 5,7%، و«صناعة التعدين» 1,3%، و«النسيج» 1,4% و«الجلد والأحذية» 4,6%. في المقابل، تراجع إنتاج «صناعة السيارات» 11,5%، و«الصناعة الإلكترونية» 24,2%، و«صناعة الأثاث» 12,1%، و«الملابس» 1,8%، و«المشروبات» 2,1%، و«صناعات تحويلية أخرى 15,2%.

أخبار العالم

تنسيق طاقوي متوسّطي

عُقد افتراضياً، أمس الاثنين، الاجتماع الوزاري الثالث لدول الاتحاد من أجل المتوسط حول الطاقة، برئاسة الأردن ومشاركة الاتحاد الأوروبي، بحسب وكالة «بترا» التي أوضحت أنّ المجتمعين ناقشوا مجالات التعاون في مجالات الغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة المتجددة وترشيد الطاقة. وصدر عن الاجتماع الذي عقد ليوم واحد، الإعلان الوزاري للعام 2021، والذي يتضمن برنامج العمل وآليات التعاون خلال الفترة المقبلة في مجالات الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة والكهرباء، والغاز الطبيعي، وكذلك زيادة التعاون بين الدول الأعضاء.

صكوك دولارية تركية

عيّنت تركيا مجموعة مصارف من أجل ترتيب إصدار مزمع بالحجم القياسي لصكوك مقومة بالدولار لأجل 5 سنوات، حسبما أظهرت، أمس الاثنين، وثيقة صادرة عن أحد البنوك المشاركة في العملية، موضحة أنّ التعيين شمل «بنك دبي الإسلامي» و«الإمارات دبي الوطني كابيتال» و«إتش إس بي سي» و«ستاندرد تشارترد» للقيام بمهمة إدارة الإصدار المُشار إليه. على صعيد آخر، قال البنك المركزي إنّ عجز ميزان المعاملات الجارية تقلص في إبريل/ نيسان الماضي إلى 1,712 مليار دولار، بما يقل عن توقعات «رويترز».

«بيتكوين» قرب 40 ألف دولار

ارتفعت «بيتكوين» مقتربة من 40 ألف دولار، بعد تقلبات على مدار عطلة نهاية الأسبوع، إثر تغريدات من رئيس «تسلا»، إيلون ماسك، الذي رد على انتقادات تتعلق بتأثيره على السوق، قائلاً إنّ «تسلا» باعت ما لديها من «بيتكوين» لكن قد تستأنف التعامل بها، بحسب «رويترز»، علماً أنّ العملة المشفرة الأولى في العالم تقلبت على وقع آراء ماسك منذ أعلنت «تسلا» عن شراء 1,5 مليار دولار منها.

تقرير

تتوقع مصارف استثمارية تواصل ارتفاع النفط خلال النصف الثاني من العام الجاري لأنّ المعروض من الخامات لا يكفي الطلب المتنامي على المشتقات النفطية في الاقتصادات الكبرى.

انتعاش قوي للنفط

التطعيم السريع ونمو الصين القوي ودور «أوبك» أبرز الأسباب

لحن ـ **العربي الجديد**

تتجه أسعار النفط نحو «دورة فائقة» في الطلب خلال الصيف الحالي والسنوات المقبلة، حسب توقعات العديد من المصارف الاستثمارية وخبراء طاقة. ورفعت العديد من مصارف الاستثمارية الكبرى توقعاتها لأسعار النفط في النصف الثاني من العام، إذ أبدى كلّ من مصارف «غولدمان ساكس» و«جي بي مورغان» و«باركليز» تفاؤلاً بحدوث قفزة في الطلب العالمي على الخامات، وبالتالي حدوث قفزة في الأسعار.

بل إنّ مصرف «باركليز» البريطاني يرى أنّ العالم في بداية «دورة فائقة» في الطلب على المشتقات النفطية تتفوق على المعروض من الخامات المعروضة في السوق وأنّ هذه الدورة ستستمر لسنوات خلال العقد الجاري. في هذا الشأن، توقع مصرف «غولدمان ساكس» في مذكرة يوم الجمعة الماضي ارتفاع أسعار النفط إلى 80 دولاراً للبرميل خلال الصيف الجاري. ويرى المصرف في مذكرة لعملائه، أنّ عودة النفط الإيراني إلى الأسواق لن تكون مؤثرة على دورة الأسعار. ومن المتوقع أن تحتاج حقول النفط الإيرانية لفترة زمنية للصيانة والتحديث حتى في حال رفع الحظر الأميركي والاتفاق مع الولايات المتحدة على شروط إعادة التفاوض حول البرنامج النووي. ورغم الانخفاض الطفيف والطارئ الذي حدث في أسعار خام برنت في أعقاب رفع واشنطن عقوبات عن مسؤولين وشركات إيرانية، الأسبوع الماضي، لاحظ خبراء أنّ خام برنت عاد بسرعة للارتفاع فوق 72 دولاراً للبرميل.

في ذات التوقعات المتفائلة، يرى خبير النفط والشريك بشركة «هايدرو كاربون كابيتال» مالكوم غراهام وود، أنّ الضغوط على أسعار النفط التي تسببت في تارجح الأسعار خلال الربع الثاني الجاري، ستنتهي في النصف الثاني من العام، لأنّ الحياة ستعود إلى طبيعتها وتعود دورة التنقل والسفر واستهلاك المشتقات إلى طبيعتها في أميركا وأوروبا مع تكثيف التطعيم ضد فيروس كورونا. ووفق توقعات مصرف الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) فإنّ الاقتصاد الأميركي يتجه للنمو بنسبة 6,4% خلال العام الجاري، لكنّ العديد من المصارف ترى أنّ هذا التوقع متواضع وأنّ الاقتصاد الأميركي يتجه للنمو فوق نسبة 8%.

من جانبه، يتوقع الخبير النفطي غراهام وود في تحليله لصحيفة «فايننشيال تايمز» أمس الاثنين، أنّ العالم سيواصل الاعتماد على النفط حتى العقد المقبل على أقل تقدير، وذلك على الرغم من استثمار الشركات في الطاقة النظيفة تحت وطأة ضغوط قوانين البيئة المتضمنة في اتفاق باريس لخفض التسخين الحراري. ومن المتوقع أن تأخذ البدائل النظيفة للطاقة وقتاً في كلّ من أميركا والصين، فيما كلّ ما هو متوقع على المدى القصير هو التخلص من وقود الفحم الحجري. في ذات الشأن، ترى شركة «ماكينزي» الأميركية، أنّ الطلب على النفط سيبلغ ذروته في العام 2029، لكنّ الطاقة الأحفورية ستواصل أهميتها في نظم الطاقة. من جانبها، ترى منظمة أوبك أنّ الطلب على الخامات النفطية سيرتفع إلى 6 ملايين برميل يومياً خلال العام الجاري.

ويرجع خبراء ارتفاع أسعار النفط إلى 4 عوامل رئيسية، هي: التطعيم السريع والمكثف ضد فيروس كورونا في كلّ من الولايات المتحدة وأوروبا، والنمو الاقتصادي السريع في الصين، وفوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات الأميركية، وعودة منظمة أوبك للعب دورها التقليدي في تحديد سعر مؤشري. على صعيد العامل الأول الخاص بالتطعيم ضد جائحة كورونا، ساهم التطعيم حتى الآن في تعزيز توقعات النمو الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى وعودة الحركة والتنقل والسفر في الولايات المتحدة والصين، وهما أكبر اقتصادين مستهلكين للخامات النفطية، إذ تستهلك الولايات المتحدة يومياً نحو 20 مليون برميل، كما تستهلك الصين، التي باتت أكبر مستورد للخامات، نحو 13 مليون برميل يومياً.

أما العامل الثاني فهو عودة منظمة أوبك للعب دورها التقليدي في تحديد سعر مؤشري، لخام برنت عبر التحكم في المعروض النفطي. وتمكنت منظمة « أوبك» عبر التحالف مع كبار المنتجين خارجها من تبني خطة «التخفيض الكبير» في سقف الإنتاج التي ساهمت خلال العام الماضي من التغلب على الانهيار المدمر الذي اخذ سعر خام برنت إلى أقل من 19 دولاراً في إبريل/ نيسان الماضي، وتخفيض خام غرب تكساس إلى أقل من صفر لأول مرة في التاريخ.

أما العامل الثالث، فهو تخوف الشركات الأميركية من الاستثمار في النفط الصخري بسبب خطة الرئيس جو بايدن الخاصة بالمناخ. وكانت الخامات الصخرية من العوامل الضاربة لدورة انتعاش النفط في السنوات الماضية، إذ تستغل شركات النفط الصخري ارتفاع أسعار النفط في زيادة انتاجها بسرعة، وبالتالي ترفع من المعروض النفطي على حساب خامات منظمة أوبك. وهذا العامل حول شركات النفط الصخري إلى «منتج مرجح» في الطلب والعرض النفطي في سوق الطاقة تحسب له دول أوبك الف حساب في استراتيجيات الإنتاج والطلب المتوقع الذي يحدد المؤشرات السعرية.

أما العامل الرابع، فهو إحجام شركات الطاقة العالمية الكبرى عن وضع استثمارات جديدة في التنقيب والكشوفات وتطوير الحقول بسبب الاحتفاظ بالسيولة ودفع حوافز للمستثمرين في أسهمها. وهذا العامل ساهم في كبح المعروض النفطي المتوقع في المستقبل. ولاحظ خبراء أنّ الشركات النفطية الكبرى في كل من أميركا وأوروبا حققت أرباحاً كبرى خلال الربع الثاني من مبيعات النفط، لكنّها في المقابل، لا تخطط لوضع السيولة التي ربحتها من دورة ارتفاع الأسعار في الصناعة النفطية.

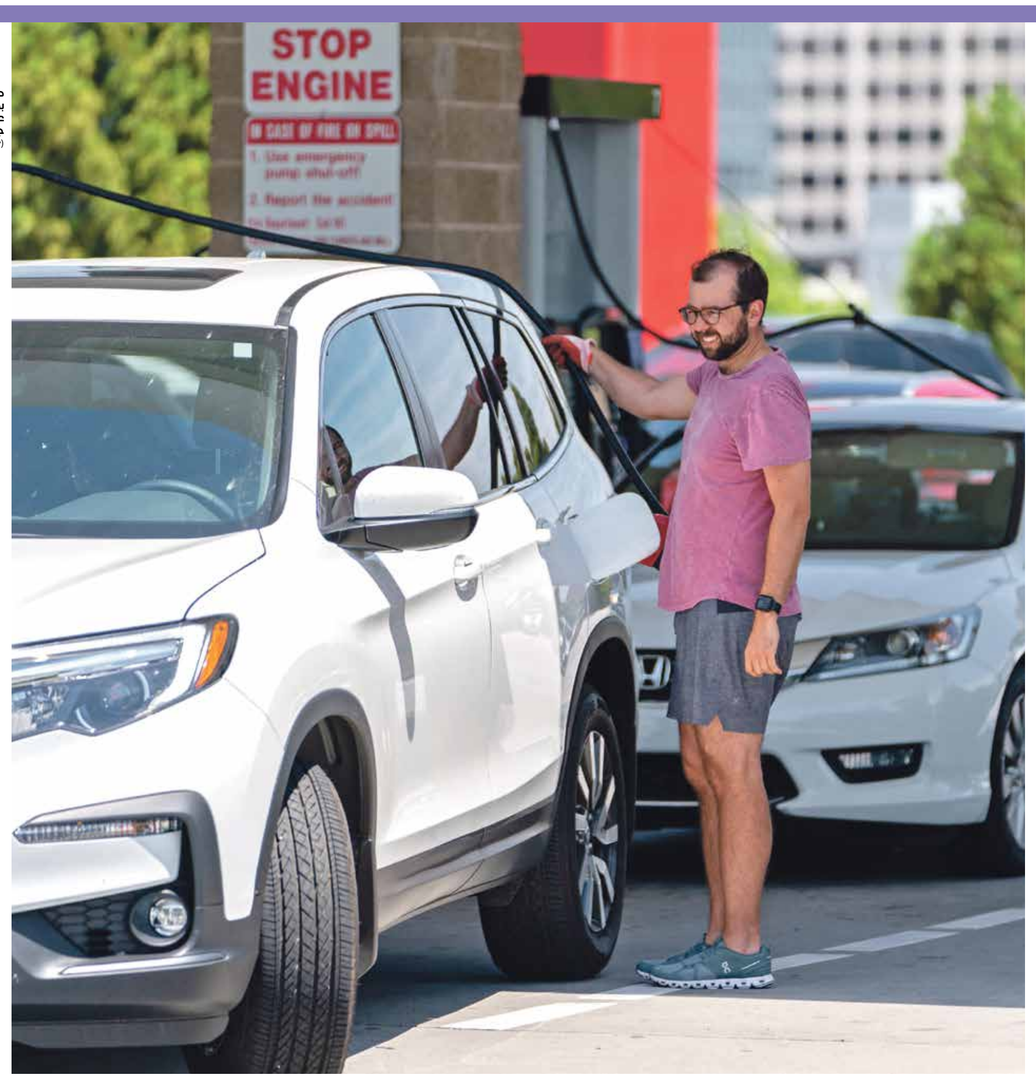

محطة وقود بمدينة اللاتا عاصمة ولاية جورجيا الأميركية (Getty)

مصارف استثمار: ارتفاع أسعار الخامات سيتواصل خلال العقد الجاري

أعلى سعر في 32 شهراً

واصلت أسعار النفط ارتفاعها عند أعلى مستوى في 32 شهراً خلال تعاملات الاثنين، بدعم من تعافي الطلب العالمي على الخام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم أغسطس 1,1% إلى 73,49 دولارا للبرميل في التعاملات الصباحية، كما صعدت عقود خام غرب تكساس تسليم يوليو 1% مسجلة 71,59 دولارا.

وقالت مؤسسة «فاندا انسيتس»، وفف بلومبيرج، إن اسعار النفط قد تشهد مزيدًا من الارتفاع، لكن بوتيرة تدريجية على نحو اكبر.

هجمة تشريعية أميركية على عمالقة التكنولوجيا

تتجه الحكومة الأميركية لإصدار تشريعات تنهي احتكار شركات التقنية الكبرى لخدمات الإنترنت ووسائل التواصل

نيويورك ـ **شريف عثمان**

في الوقت الذي تسبب فيه ارتفاع أسعار أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى خلال الأسبوع الأخير في تحقيق مؤشر «إس آند بي 500» مستوى قياسيا جديدا، وملامسة مؤشر ناسداك أعلى مستوياته على الإطلاق، وبقاء مؤشر داو جونز الصناعي على بعد أقل من 0,01% من تسجيل رقم قياسي، تتعرض أكبر أربع شركات منها لضغوط كبيرة، بعد هجمة تشريعية جديدة تستهدف الحد من سيطرتها على الأسواق، وربما تتسبب في تفكيك بعضها.

وقبيل نهاية الأسبوع الماضي، ظهرت على السطح مسودة تشريع جديد، تقدمت به مجموعة من أعضاء مجلس النواب من الحزبين، يمنع دخول شركات التكنولوجيا الأربع الكبرى، أمازون، عملاق تجارة التجزئة على الإنترنت في العالم، وأبل التي تصنع حواسب ماك والهواتف الذكية آيفون، وموقع التواصل الاجتماعي الشهير فيسبوك، والفايبت (الشركة الأم لمحرك البحث الشهير غوغل)، في عمليات اندماج أو استحواذ أو شراء شركات أخرى بما يسمح لها بفرض سيطرتها على الأسواق والتمتع بقوى احتكارية، أو أي نشاطات أخرى مما يدخل تحت عنوان تضارب المصالح.

وستضطر تلك الشركات، حال إقرار التشريع المقترح والذي جاء في 450 صفحة، إلى تعديل العديد من سياساتها الحالية التي تشمل من وجهة نظر المشرعين العديد من الممارسات الاحتكارية التي ينبغي الوقوف لها بالمرصاد، والتي تسببت في استدعاء العديد من رؤساء ومديري تلك الشركات للشهادة أمام الكونغرس في أكثر من مناسبة سابقة. واعتبر محللون اطلعوا على مسودة التشريع أنه أهم ما تم إنجازه خلال عقود من أجل إصلاح قوانين محاربة الاحتكار التي تم إعدادها قبل ما يقرب من قرن.

وبعد تحقيقات تركزت حول الممارسات التنافسية للشركات الأربع، واستمرت لما يقرب من 16 شهراً، أصدرت اللجنة القضائية الفرعية التابعة لمجلس النواب والمسؤولة عن مكافحة الاحتكار في الأسواق الأميركية نتائج تحقيقاتها وتوصياتها فيما يتعلق بإصلاح القوانين لتلائم العصر الرقمي الذي نعيشه وتحولاته، وكان من بينها تلك الخاصة بفصل العديد من الوحدات عن الكيانات الأم. واعتبر مراقبون أن أهم ما أنجزته اللجنة التي أعدت التشريع الأسبوع الماضي هو الحصول على تأييد أعضاء الحزب الجمهوري الذين رفض أغلبهم كل التوصيات السابقة.

وعارضت بعض مراكز الأبحاث التي تقوم شركات التكنولوجيا الكبرى بتمويلها توجهات المشرعين التي تستهدف تقييد عمليات تلك الشركات، وتقسيمها في بعض الأحيان، حيث أكد جيفري ماني، رئيس ومؤسس المركز الدولي للقانون والاقتصاد، في لقاء مع شبكة «سي أن بي سي» الإخبارية، أن تبني النموذج التنظيمي الأوروبي سيحد من قدرة الشركات الأميركية على الابتكار والمنافسة، داخل وخارج الولايات المتحدة.

وبخلاف مراكز الأبحاث التي تدعمها مالياً، هناك جماعات مصالح أخرى تقف في نفس الخندق مع تلك الشركات، ومنها ما يعرف باسم «غرفة التقدم»، ذات التوجهات اليسارية المعتدلة والتي تحظى بدعم قوي من كل من أمازون وفيسبوك وغوغل، بالإضافة إلى شركات أخرى. وقبل ساعات من إعلان أعضاء مجلس النواب عن تشريعهم المقترح، نشر آدم كوفاسيفيتش، الرئيس التنفيذي للغرفة مقالاً أكد فيه أن التشريع المقترح سيحرم المستهلكين من 15 ميزة كانوا يحصلون عليها من خلال التعامل مع تلك الشركات. ونصح كوفاسيفيتش أعضاء مجلس النواب من الحزب الديمقراطي بـ «التركيز على ما يجعل حياة الناس أفضل، بدلاً من العبث بما يحبونه».

ومن بين القيود التي يفرضها التشريع الجديد منع أمازون من تقديم خدمة الشحن المجاني لعملائها المميزين الذين يدفعون اشتراكاً شهرياً من خلال خدمة برايم PRIME، ومنع غوغل من نشر خريطتها واقتراح الأماكن القريبة من المستهلكين عند البحث عن مقدمي الخدمات، ومنع شركة أبل من التحميل المسبق لبعض تطبيقاتها، ومنها التطبيق الخاص بالبحث عن المفقودات، على أجهزة آيفون، بالإضافة إلى منع تبادل النشر الميسر بين موقعي فيسبوك وإنستغرام. ويعد القانون الأكثر إثارة للجدل ضمن التشريع المقترح ما يعرف بقانون إنهاء احتكار المنصات، والذي سيجعل تشغيل خط أعمال آخر يؤدي إلى تضارب المصالح أمراً غير قانوني.

انتقادات لتشريعات تفكيك شركات التقنية الكبرى ومخاوف على مستقبلها

سيدة تمر أمام مكتب غوغل بأحد أحياء نيويورك (Getty)

لاغارد تحذّر من وقف برامج التحفيز

فرانكفورت ـ **العربي الجديد**

يتخوف مسؤولون نقديون في أوروبا من اتخاذ قرارات مبكرة لوقف برامج التحفيز المالي والنقدي قبل ثبات مؤشرات النمو في دول منطقة اليورو. وقالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، إن على البنك وحكومات منطقة اليورو ألا يوقفوا دعم اقتصاد المنطقة قبل رؤية علامات واضحة على أن التعافي الاقتصادي قيد التنفيذ. ووفقاً لرئيسة المركزي الأوروبي، في مقابلة أجرتها معها مجلة «بوليتيكو» ونشرت الإثنين ونقلتها وكالة «بلومبيرغ»، قالت لاغارد، «علينا أن ننقل الاقتصاد إلى مرحلة التعافي التي بدأت للتو من الوباء». وعندما سئلت لاغارد عن إمكانية وقف صافي الشراء في إطار برنامج الشراء الطارئ خلال الوباء في مارس/آذار 2022 كما هو مخطط حالياً، قالت لاغارد إن ذلك يعتمد على تحسن الآفاق الاقتصادية. واشترى البنك ديونا بنحو 80 مليار يورو شهريا بموجب البرنامج خلال الربع الحالي من العام، ارتفاعا من نحو 62 مليارا في الربع الأول وفي الأسبوع الماضي، تعهدت لاغارد ومسؤولو المركزي الأوروبي بمواصلة شراء السندات بوتيرة اسرع خلال الربع الثالث، على الرغم من رفع توقعاتهم بشأن اقتصاد منطقة اليورو. وكانت وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، قد دعت الدول الأوروبية إلى مواصلة التحفيز المالي، وأشارت إلى أن التضخم الحادث على الأسعار طارئ. وتعتمد منطقة اليورو التي تضم 19 دولة على طباعة المركزي الأوروبي للأموال بوفرة لتمويل العجوزات الحكومية المتزايدة، ما جعل الاقتصاد يعتريه الضعف بشكل خاص أمام اي كبح للدعم مع خروجه من ركودين متتاليين بفعل الجائحة.

وتشهد اقتصادات أوروبا المزيد من المؤشرات الإيجابية، حيث أظهرت بيانات أمس الاثنين، أن الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو فاق التوقعات في شهر أبريل/نيسان، بفضل زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بما يزيد على المثلين مقارنة بالعام السابق، بعد إعادة فتح الاقتصادات بشكل مطرد. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي بوروستات إن الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو زاد بنسبة 0,8 بالمائة على أساس شهري، و39,3 بالمائة على أساس سنوي. وتوقع اقتصاديون استطلعت رويترز اراءهم زيادة بنسبة 0,4 بالمائة على أساس شهري، وقفزة 37,4 بالمائة على أساس سنوي.

وساهمت إحصائيات الإنتاج الصناعي في ارتفاع سعر صرف العملة الأوروبية مقابل الدولار في جلسات منتصف النهار في لندن، المتزايد، في تعاملات آسيا التي عادة ما تغلق مبكرة قبل أسواق أوروبا وأميركا. ويعاني الدولار منذ أسابيع من موجة مبيعات بسبب المخاوف الخاصة بقفاعة الأسهم الأميركية وارتفاع معدل التضخم. وهذه المخاوف تدفع المستثمرين نحو حيازة الأصول الخطرة. وأبقى البنك المركزي الأوروبي، يوم الخميس الماضي، على تدفق مرتفع للتحفيز كما كان متوقعا، خشية أن يؤدي أي خفض الآن إلى تسارع زيادة مقلقة بالفعل في تكاليف الإقراض ووقف التعافي الوليد. كما رفع البنك توقعاته للنمو والتضخم في العامين الجاري والمقبل، مع بدء عودة اقتصاد منطقة اليورو للنشاط بعد مرور أكثر من عام على فرض قيود لكبح جائحة فيروس كورونا.

بيانات إيجابية للإنتاج الصناعي تدعم سعر اليورو مقابل الدولار

عودة بطيئة للزبائن في مقاهي باريس ومطاعمها (Getty)

رؤية

حل مقتر

احمد ذكر الله

تتوالى أخبار نجاحات وابتكارات منتجات الصناعات الدفاعية التركية بصورة شبه أسبوعية، الأمر الذي يؤكد على وجود إرادة سياسية حقيقية دافعة لهذه الصناعات، علاوة على نجاح الدولة في خلق منظومة بحثية مساندة، لا تتوقف عند حدود البحث والتطوير، وإنما تتخطى ذلك إلى مساندة الشركات الحكومية والخاصة في التطبيق الإنتاجي لهذه البحوث، وفقاً لأحدث معايير الجودة العالمية، وبما يضمن تنافسية عالية لهذه الصناعات في الأسواق الدولية. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى استثمار الدولة التركية ما يزيد عن 60 مليار دولار لتطوير الصناعات الدفاعية، وإلى ارتفاع حجم الميزانية المخصصة للبحث والتطوير في القطاع للعام الحالي إلى 1,5 مليار دولار، كما زاد عدد الشركات العاملة في القطاع من 56 إلى 1500 شركة، خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما تتواجد الآن 7 شركات تركية في لائحة أكبر 100 شركة عالمية للصناعات الدفاعية، مقارنة بشركة واحدة حتى عام 2010، و5 شركات في عام 2019. وأسهم كل ذلك في تزايد حجم صناعة الأسلحة التركية من مليار دولار فقط في عام 2002 إلى 11 مليار دولار في عام 2020، ونقل أنقرة من كونها ثالث أكبر مستورد للسلاح بالعالم في عام 1999، لتحتل المرتبة 13 كأكبر مصدّر للمنتجات الدفاعية بالعالم حالياً.

طفرة الإنتاج والاكتفاء الذاتي

يعود اهتمام تركيا بالإنتاج الدفاعي إلى حقبة الأزمة القبرصية في السبعينيات من القرن الماضي؛ حينما فرضت الولايات المتّحدة عقوبات على حليفتها في حلف الناتو، تضمّنت حظراً لبيع الأسلحة إليها، بسبب رفض أنقرة الوقوف متفرّجة على المذابح التي ارتكبها الشطر الجنوبي من الجزيرة المدعوم من قبل اليونان والغرب ضد القبارصة الأتراك، وذلك إبان الانقلاب العسكري الذي جرى في الجزيرة. ورغم ذلك لم تشهد الصناعات الدفاعية طفرات كبرى إلّا مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، ومنذ ذلك الحين؛ تبلورت أولويات الدولة التركيّة حول تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الدفاعية، وزيادة صادرات وعائدات صناعة الدفاع، بما يليق بمكانة تركيا كقوة صاعدة على المستوى الدولي. ومراراً أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أن تركيا ستصبح منتجا رئيسيا في الصناعات الدفاعية، بحيث لا تستورد أيا من المنتجات الحساسة من الخارج، كما أكد أنه لا يمكن لأي أمة لا تتمتع بالقوة والاستقلالية في الصناعات الدفاعية النظر بثقة إلى مستقبلها، وأن الاستقلال التكنولوجي بات أكثر أهمية من أي وقت مضى، لتحقيق الردع على الصعيد الدولي، من خلال تلبية الاحتياجات الأمنية والدفاعية للبلاد، لا سيما في ظل الأجواء المضطربة التي تعيشها البلدان المجاورة لتركيا. وتشير التقارير الرسمية إلى نجاح الدولة التركية في تصنيع 70% من قطاع الصناعة العسكرية محليا مقارنة بنحو 20% فقط عند صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، وذلك في إطار خطة متكاملة أعدتها الدولة للتوجه نحو الاكتفاء الذاتي من الصناعات الدفاعية في عام 2023، الذي يوافق مرور مائة عام على تأسيس الجمهورية. وبخلاف المسيرات التركية الشهيرة، تمتلك تركيا الآن إمكانية إنتاج المركبات والأنظمة العسكرية الأكثر تعقيدًا مثل الحفارات البرمائية المدرعة، والمركبات المضادة للدبابات، ودبابات القتال المتوسطة والرئيسية مع مجموعة واسعة من نظم أبراج الدبابات، كما باتت تركيا من بين عشرة بلدان في العالم فقط تصمم وتصنع سفنها الحربية بنفسها. كما تنتج تركيا المركبات المضادة للألغام، ومركبات العمليات المدرعة، ونظام «قورقود» للدفاع الجوي ذاتي الدفع، ورادارات «سرهات» للكشف عن قذائف الهاون، وكذلك، نظام الدعم الإلكتروني للرادار (REDET-II)، إضافة إلى مجموعة واسعة من مجموعات التوجيه وقاذفات القنابل والمسدسات الفردية والبنادق، والمناظير الحرارية والقنابل الحارقة، وأنظمة رادارات للكشف عن الطائرات بدون طيار، والكاميرات الحرارية وزوارق الدوريات السريعة، فضلا عن صواريخ الدفاع الجوي، وصواريخ الاختراق الذكية أرض جو، وغيرها الكثير من السلع الدفاعية المتقدمة. ومنذ أيام أكد الرئيس التركي تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الذخائر قائلاً «لن نعتمد على أحد بعد الآن في تأمين قنابلنا وذخيرتنا وصواريخنا والرؤوس الحربية»، وجاء ذلك في إطار افتتاحه منشأة لتصنيع الذخائر في شركة الصناعات الميكانيكية والكيميائية التركية (MKEK)، والمتخصصة في إنتاج المواد المتفجرة والتركيبات الكيميائية المصنوعة من البارود.

طفرة صادرات الأسلحة التركية

يشير تقرير لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) صدر في العام الماضي إلى أن صادرات الأسلحة التركية ارتفعت بنسبة 170% خلال السنوات العشر الماضية. ويشير تقرير أحدث للمعهد صدر في منتصف مارس الماضي إلى نمو صادرات تركيا من الأسلحة المصنعة محلياً بنسبة 30% خلال السنوات الخمس الماضية المنتهية في 2020، مقارنة مع الفترة المقابلة المنتهية في 2015، وإلى انخفاض واردات تركيا من الأسلحة بنسبة 59%، في السنوات الخمس الماضية (2016 - 2020) مقارنة مع الفترة بين 2011-2015. وحققت تركيا قفزات ملحوظة في صادرات الصناعات الدفاعية، حيث ارتفعت من 487 مليون دولار عام 2006 إلى نحو 2,2 مليار دولار 2018، ثم إلى 3 مليارات دولار بنهاية عام 2019، وهو الرقم الذي أهل أنقرة لتشغل المرتبة رقم 13 بين العواصم الأكثر تصديراً للأسلحة في العالم. ومؤخراً أعلنت بيانات وزارة التجارة ومجلس المصدرين التركي أن صادرات منتجات الدفاع والطيران سجلت في الثلث الأول من العام الحالي، ارتفاعا بنحو 47,7% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، لتبلغ نحو مليار دولار، ولا تقف الطموحات التركية عند هذا الحد، بل تهدف أنقرة إلى رفع سقف صادراتها الدفاعية والفضائية إلى 25 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2023. وتقوم الدولة التركية بدور كبير في فتح أسواق للمنتجات الدفاعية، لا سيما أن مبيعات الأسلحة ذات خصوصية استراتيجية فيما يتعلق بالدول التي يسمح لها بتملك نوعية معينة من الأسلحة بكامل قدراتها أو بجزء منها، وهو الدور الذي تتقاطع فيه الخطوط الدبلوماسية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.